

الحوكمة في مواجهة المشكلات البيئية وإدارة التنمية المستدامة

Governance in facing environmental problems and managing sustainable development

رحماني حسيبة

جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة (الجزائر)، rahmanihassibabouira@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/18

تاريخ القبول: 2023/06/09

تاريخ الاستلام: 2023/04/18

ملخص:

تعتبر الحوكمة البيئية آلية أساسية تحتوي على سياسات بيئية تدعو إلى الاستدامة والتنمية البيئية، ولقد أضحت أهم أداة لإدارة العملية التنموية وكدعامة استراتيجية لتحقيق الحماية وضبط أداء بيئي يساعد المجتمع على الاستمرار في التنمية، وهذا لن يتأتى إلاّ بنظام محكم من توجيهات ووسائل فكرية لترشيد الموارد الطبيعية، مع ضرورة اعتماد مختلف الآليات القانونية والإدارية والاقتصادية وما يستلزم من التدابير اللازمة التي تحافظ على التوازن البيئي وتُحقق الاستمرارية البيئية والتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الحوكمة البيئية؛ السياسة البيئية؛ التخطيط البيئي؛ التنمية المستدامة؛ الجباية البيئية.

Abstract:

Environmental governance is a basic mechanism that contains environmental policies that call for sustainability and environmental development. It has become the most important tool for managing the development process and as a strategic pillar for achieving protection and controlling environmental performance that helps society to continue development. With the need to adopt various legal, administrative and economic mechanisms and the necessary measures that maintain environmental balance and achieve environmental continuity and sustainable development.

Keywords: Environmental governance; environmental policy; environmental planning; sustainable development; environmental taxation.

مقدمة:

إنّ ظهور التكنولوجيا واتساع الأعمال وانتشارها الجغرافي، وتنوع استراتيجيات مختلفة الآليات والمخاطرة من سمات الاقتصاد المعاصر، حيث ولدت مما لاشك فيه الاهتمام العالمي بقضية البيئة الذي ترجمته العديد من المبادرات في هذا الميدان، والتي تعكس تنامي هذا التوجه بشكل شديد ملحوظ نحو ضرورة تبني استراتيجيات في مجال الحفاظ على البيئة، فضلا عن علاقتها بالتنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم، أو بعبارة أخرى، تصويب علاقة حماية البيئة بأوسع المعاني وأعمقها في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار البعد البيئي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي ما ينبغي الإلمام إليه في موضوع البيئة كمسألة -حيوية- في الفكر التنموي الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وبين البيئة ومستلزمات بقائها وتطور مواردها، هو إيجاد أنماط إنمائية تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير البيئة، أي ينبغي للنظم الحالية اليوم أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية لضمان مستويات أفضل للأجيال القادمة.

كذلك للتعبير عن الفكرة نفسها، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجهه المنظّمون وواضعوا التشريعات وصناع القرار لبناء مشاريع تنموية وإدماج الاستمرارية البيئية أو الاستقرار البيئي والعمل على النمو المستدام، هو العمل قدر الإمكان على حماية البيئة عن طريق حوكمتها والإدارة الرشيدة للمصادر المتاحة والقدرات البيئية مع إعادة تأهيل البيئة التي تعرضت ومازالت تتعرض للتدهور وسوء الاستخدام.

في هذا الصدد في ظل التطور التكنولوجي والصناعي الذي عرفه العالم في شتى المجالات، نوضح أن هناك أنماط البيئة في معظم الدول تتعرض إلى مخاطر وتحديات كبيرة، سواء من ناحية مواجهة التلوث وتآكل الأوزون، أو من ناحية استنزاف الثروات والموارد بشكل غير عقلاني، بل أخطار محدقة وأحداث جسيمة تهدد منظومة الأمن في المجتمعات التي تنعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام.

والواضح مع السرعة والدقة والتعقيد والمرونة التي تبدو في الظاهر متناقضة حاضرة جميعها في المنظمات العالمية المكلفة بمعالجة مشكلات البيئة بوجه عام، أنه يجب التركيز على تهيئة الأرضية المناسبة لاتباع استراتيجية تنموية وأساليب التنمية السليمة بيئيا، بهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال اعتماد آلية الحوكمة كإطار لضبط الأداء البيئي الذي ينتظم فيه مختلف الفاعلين من جمعيات بيئية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، ودورهم حول الوضع البيئي ومشاركتهم الحقيقية الرامية إلى الارتقاء بالبيئة ودعم التنمية المتواصلة، وتعتبر دولة الجزائر من الدول المهمة بتحسين الأوضاع البيئية وإدراكها بضرورة ضبط الحقل البيئي وتنظيمه إلى أقصى حد ممكن.

من هنا تكمن أهمية الموضوع في اعتماد الحوكمة البيئية ضمن عمليات صياغة برامج التنمية المستدامة، والتأكد من الترابط الوثيق بين حوكمة البيئة والتنمية، والأكد أن الحوكمة البيئية أضحت دعامة أساسية لضمان الإدارة البيئية الفعالة، بل عاملا استراتيجيا حقيقيا لمواجهة المشاكل البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة بالخصوص بعدما أدركت شعوب العالم

ودولة الجزائر الصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي بوضع النظام الذي يحقق أفضل حماية للبيئة من ناحية وتعزيز دور الإدارة البيئية بالارتقاء بالتنمية المستدامة، وبالتالي أصبح على صانعي القرار الأخذ بمسألة الحوكمة البيئية والعمل على إدماجها في قضية التنمية من أجل تحقيق استدامة بيئية.

لذلك الغرض الرئيسي من البحث هو التعرف على دعامة الحوكمة البيئية كمطلب استراتيجي تسعى إليه الجزائر، كذلك الأهمية القصوى لهذا المسلك في عمليات التنمية في بعدها البيئي من خلال العلاقة التكاملية بين التنمية ومقتضيات حماية البيئة واستدامتها.

ومنه فإن إشكالية الدراسة جاءت كما يلي: فيم تتمثل مقومات الحوكمة البيئية وكيف يمكن أن تكون فاعلة للحدّ من التدهور وطريقا إلى التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لإنشاء رؤية واضحة عن الموضوع وبهدف استكشاف أهمية اعتماد آلية الحوكمة البيئية من طرف دولة الجزائر كآلية مستحدثة في مجال تنظيم قطاع البيئة وربطها بالتنمية بكل جوانبها، ومن ثم تحليل الأفكار الجوهرية لإظهار البعد البيئي والتنموي من خلال التركيز على مجموعة القواعد والنظم والإجراءات، أي الآليات المتحكممة في العلاقة بين البيئة والتنمية وأيضا من خلال المخططات المسيطرة والمتخذة في إطار تنفيذ السياسات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي.

وبناء عليه تم تقسيم الدراسة إلى محورين، سنتناول مدخل نظري للحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة (أولا)، ثم آليات ومخططات الترشيح البيئي وحوكمته (ثانيا).

أولا- مدخل نظري للحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة:

ترتبط الحوكمة البيئية بالتوجه العالمي للحفاظ على الموارد الطبيعية، والتوجه الوطني لتحقيق أهداف رؤية الجزائر لبيئة سليمة وتنمية مستدامة 2030، حيث أن أحد عوامل تدهور البيئة هو الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية، ولقد أدى استمرار التدهور البيئي وما رافقه من انعكاسات سلبية على الإنسان والطبيعة إلى اقتناع كل الدول وعلى غرارها دولة الجزائر أن معالجة الأضرار والحد منها وأن فرص تحقيق التنمية لا تتجسد إلا إذا تم التركيز على الاستغلال الرشيد والمحكم والعقلاني لمعطيات الأنظمة البيئية⁽¹⁾.

يؤكد العلماء والباحثين في مجال الفكر الاقتصادي والتنمية البيئية حاليا، أن الحوكمة البيئية تمثل إحدى العوامل لضمان الإدارة البيئية الفعالة في عالمنا المعاصر، كما أنها مفهوم قوي مرتبط بزيادة الوعي البيئي⁽²⁾، بل أنها تشكل عاملا أساسيا ومن المستلزمات الأساسية في استراتيجيات الأعمال، حتى أصبح هناك اقتناع بالية الحوكمة البيئية كعنصر أساسي

(1) _ أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والمستدامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015، ص 11.

(2) _ Nathan J, Bennett, Terre Satterfield environmental governance : A practical framework To guide design, evaluation and analysis, Wiley conservation letters a journal of the society for conservation biology, July, 2018, p3.

فاعل للحفاظ على البيئة لها دورا بارزا في تحسين مؤشرات التنمية⁽¹⁾، بعبارة أخرى يتطلب الأمر تهيئة البيئة الملائمة بوضع أطر قانونية تحكم إدارة البيئة بطريقة مجدية لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحسين فرص تنمية لها دلالات التنمية لسياسات اقتصادية واجتماعية قابلة للاستدامة.

1- مفهوم الحوكمة البيئية:

يعتبر مصطلح الحوكمة من أبرز المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة في أدبيات التنمية المستدامة والنقاشات المتعلقة بحماية البيئة من المخاطر العابرة للحدود⁽²⁾، وتبرز حقيقة ظهور الحوكمة البيئية في فضاء السياسات البيئية أن هناك حاجة ماسة لإيجاد حلول أكثر صرامة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، والبحث عن بدائل للإدارة التقليدية للنظم الإيكولوجية بما يحقق التنمية المستدامة والاستغلال السليم والأمثل للموارد الطبيعية على نحو يلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها⁽³⁾.

أ- لمحة عن تطور الحوكمة البيئية:

عرفت الحوكمة البيئية عالميا تطورات هامة منذ عشرينيات القرن الماضي إلى غاية وقتنا الحاضر تنوعت من خلاله القضايا المعالجة وما تعرفه من إرساء للقواعد والسلوكيات بهدف حماية البيئة العالمية⁽⁴⁾، فمع نهاية الستينيات من القرن العشرين بدأت الحكومات بإدراك الحاجة للتعاون لمعالجة مشاكل البيئة العالمية فيما بينها، والنتيجة كانت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الخاص بالإنسان في ستوكهولم بالسويد في جوان من عام 1972، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أهم مظاهر بروز الحوكمة البيئية عالميا، حيث يعد البرنامج البداية الحقيقية للتعاون البيئي الدولي⁽⁵⁾، إذ ظهر اتفاق عالمي بشكل تدريجي في هذه الفترة وفترة الثمانينات حول مفهوم التنمية المستدامة.

ولقد بدأت بوادر التغيير التي تهدف إلى تحقيق تغيرات وحواجز ذات الصلة بالبيئة من خلال أهم اتفاقية بيئية عالمية لسنة 1992، التي عقدت في سنة 1992 بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل سميت " قمة الأرض"، وكان لها أثر واضح في التدعيم الإيجابي في مجال البيئة ووضع المحددات الأساسية لتعزيز التربية البيئية، بالإضافة إلى تعديل السلوك البيئي وضبط

(1) _ فيفي محمود المرسي الشناوي وآخرون، إطار مفتوح لتطبيق الحوكمة البيئية بتنفيذ التنمية السياحية المستدامة، "مجلة العلوم البيئية"، المجلد 49، ع 3، الجزء السابع، مارس 2020، ص 215.

(2) _ بوشامة محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلقايد تلمسان، 2022/2021، ص 69.

(3) _ محمد سالم حنيش، "الحوكمة البيئية طريق إلى التنمية المستدامة"، مجلة أخبار البيئة، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة (<http://environment.news-eg.com>) تاريخ الاطلاع: 2023/02/06، على الساعة: 14:00.

(4) _ منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، دراسة حالة تسيير النفايات الطبية، أطروحة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2020/2019، ص 141.

(5) _ John Vogler the European contribution to global environmental governance the journal of international affairs, volume 81 , issue 4, 2005, p 837.

الأداء البيئي⁽¹⁾، وقد تمخضت عن هذه القمة تأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعبيرا لزيادة الوعي بالتهديدات الموجهة للبيئة العالمية⁽²⁾.

ومن ثم، استمر السعي نحو تطور الحوكمة البيئية بانعقاد القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوها نسبورج بجنوب إفريقيا 2002 التي ركزت على البعد الإنساني للتنمية المستدامة، وعلى أهمية متابعة تنفيذ أهداف مؤتمر ريو لسنة 1992 موضحة الترابط البيئي الوثيق مع التنمية المستدامة، مبرزة عدم إمكانية قيام الحكومات بتنفيذ خطة التنمية المستدامة دون ضبط المجال البيئي وحوكمة الأعمال الخاصة بهذا المجال⁽³⁾.

ب- تعريف الحوكمة البيئية:

استنادا إلى مصطلحي الحوكمة والبيئة تم تحديد تعريف الحوكمة البيئية على أنها: "مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات التي تخص البيئة عن طريق الفواعل الحكومية وغير الحكومية"⁽⁴⁾، ووصفت كمفهوم مركب وليس بسيط على أنها: "مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية"⁽⁵⁾.

كما تعبر الحوكمة البيئية على إشراك فواعل جديدة والتصدي للأزمات البيئية مع إدراج الاعتبارات البيئية في مختلف سياسات الدول، وبشكل أدق وأوضح فإن الحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة من الميكانيزمات التنظيمية والعمليات والمنظمات التي تؤثر على سلوكيات وقدرات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية، والتي تظهر من خلال نتائج هذه السياسات⁽⁶⁾.

ولقد تم تعريف الحوكمة البيئية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بأنها: "تشمل القواعد والمؤسسات التي تحدد كيفية تفاعل البشر مع البيئة..."⁽⁷⁾، فالحوكمة البيئية مصطلح يعكس فهما أفضل لبنية ووظيفة العمليات وتغيرات تصنيف النظم الطبيعية، ترجمته عديد من المؤتمرات والاتفاقيات "الدبلوماسية الخضراء"، على أنها تسد وتعالج الآثار البيئية

(1) _ مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية والتجارة العالمية، نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2014، ص 210.

(2) _ مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة، "تطور واتجاهات المراجعة البيئية"، ورقة إرشادية، فلندا، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: (<https://bit.ly/3rez>) تاريخ الاطلاع: 03 جانفي 2023، على الساعة: 16:00.

(3) _ عبد الجليل علي عباس، "الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة"، دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01 جانفي 2022، ص 103.

(4) _ نوال التعالي، دور شبكات المناظرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، باتنة، الجزائر، سنة 2017، ص 50.

(5) _ أسماء سلامي، "الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة"، الواقع والمأمول، مجلة الدراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016، ص 07.

(6) _ Maria Carmen, Arun Agrawal, Environmental Governance (Review of environment and resources), volume 31, 2006, p 297.

(7) _ United nation environment programme, environmental governance, Luo Huong, 2009.

التي تخلفها التنمية الاقتصادية من أجل ضمان استدامة بيئية أين توكل للفواعل المختلفة الرسمية وغير الرسمية التدخل للحفاظ على الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة من خلال سياساتها المختلفة⁽¹⁾.

كما قد عرفت المفوضية الأوروبية من خلال برنامجها "تقييم الأداء البيئي" على أن الحوكمة "نظام شامل من الجهات الفاعلة والمؤسسات والمعايير التي تحدد المسؤولية والمساءلة، وتبني الثقة والقدرة على التعاون في صنع السياسات واتخاذ القرار والتنفيذ والإنفاذ في مجال البيئة"⁽²⁾، وفي هذا الإطار ركزت هذه المفوضية على معايير التنفيذ والإنفاذ لضمان الحماية الفعلية للبيئة والتطبيق الفعلي للحوكمة البيئية، كما يمكن القول أن الحوكمة البيئية هي أفضل فهم للنزاعات البيئية من خلال إنشاء وإعادة تأكيد أو تغيير مؤسسات الحكم البيئي⁽³⁾، خصوصا بعد أن أدمجت البيئة في مخططات تنمية الدول.

2- علاقة الحوكمة البيئية بالتنمية المستدامة:

لا شك أن الحوكمة البيئية تتطلب التركيز على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتعتبر كمشروع لضبط الأداء البيئي⁽⁴⁾، إنه من المؤكد عمليا أن الإدارة البيئية والمتطورة تلعب دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق استدامة بيئية من شأنها مراعاة الحق البيئي للأفراد في الجزائر، يعادل حقوق الأفراد في المجتمع الدولي⁽⁵⁾، فثمة علاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، فتعد الحوكمة البيئية أو الضبط البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ذلك أن التنمية في بعدها البيئي تشكل مصدر القلق المتعلق بالحاجة إلى إدارة الموارد الطبيعية النادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهية الإنسان التي تعتمد على الخدمات البيئية، من خلال الجدوى الشاملة والأداء الطبيعي للنظم الطبيعية، ومدى قدرة النظم البيئية على أن تستمر على الرغم من الصدمات الخارجية، والتي تعبر عن الاضطرابات التي من شأنها أن تتسبب في تبديل النظم الإيكولوجية من حالة إلى أخرى⁽⁶⁾.

إن المتأمل للحقبة الأخيرة التي يعيشها العالم يدرك أن كثيرا من لاهتمام بموضوع حماية البيئة صار واحدا من أكثر قضايا عالمنا المعاصر، بالخصوص بعدما أن عرفت شعوب العالم الصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي والتنمية المستدامة،

(1) _ منال سخري، المرجع السابق، ص 01.

(2) _ مرزاق قراس، رضا دمدوم، "السياسات البيئية كآلية لتفعيل الحوكمة البيئية"، الاتحاد الأوروبي نموذجاً، المجلد 6، العدد 01، 2022، ص 410.

(3) _ منال سخري، المرجع السابق، ص 10.

(4) _ مرزاق قراس، رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 410.

(5) _ بوشامة محمد، المرجع السابق، ص 09.

(6) _ حنان طرطار والآخرين، "دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة رؤية 2030 في الدول المغاربية"، الجزائر أنموذجاً، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، ص 258.

وبالتالي أصبح على صانعي القرار في العالم أن يأخذوا في الاعتبار تأثير سياستهم على البيئة ليس فقط على دولهم بل على الدول المجاورة لها، وباقي دول العالم، بمعنى الأخذ بالمسألة البيئية في بعدها التنموي الإقليمي والعالمي⁽¹⁾.

ومن منطلق آخر، يمكن القول أن الحوكمة البيئية جاءت نتاج توالي الاتفاقيات الدولية العالمية، والاقليمية حول حماية البيئة من أخطار التلوث كمقاربة تشاركية متعددة الأهداف والأبعاد، متضمنة العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتعبير عن إشراك مختلف الفواعل لتحقيق التعاون والتنسيق بينهم في عملية صنع القرار البيئي، وتحقيق مبدأ الإلزامية والرقابة لضمان حق الأجيال الحاضرة والمستقبلية في بيئة يسودها الأمن والاستقرار⁽²⁾.

واليوم، فقد صار معلوماً أن هناك حاجة المجتمعات لتحقيق الاستدامة البيئية والتي تعتبر خاصية أساسية بالنظام الإنساني والطبيعي، كما يمكن اعتبارها مبدأً أساسياً لتوجيه السلوك الإنساني فيما يتعلق بنظام الطبيعة، وتشمل الاستدامة نطاق المحافظة على المجال الفيزيائي والإيكولوجي وتقديم خدمات أفضل لأفراد المجتمع، وتقديم الفرص، والمشاركة في صنع القرار⁽³⁾.

وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة، ذلك أن المصالح البيئية لا يجب أن تتعارض مع أهداف التنمية، وأن رفع مستوى المعيشة للبشر وتحسينها وما يشمل عليه التحسين المستمر بنوعية الحياة وتحقيق كامل الرفاهية لا يجب أن يتعارض أو يتصادم مع المحافظة على مصادر البيئة وترشيدها وتنميتها، بل أن الاستغلال المنظم والعلمي لمصادر البيئة ومواردها يجب أن ينسجم بالكامل مع خطط التنمية وبرامجها واستراتيجيتها⁽⁴⁾، باعتبار الثروات الطبيعية كمصدر لتوازن التنمية الاقتصادية المستدامة عالمياً⁽⁵⁾.

كما أن التقدم العلمي والصناعي والتكنولوجي الذي أصاب الحياة البشرية يشير إلى الصلة الوثيقة بين مسألة البيئة ومسألة التنمية، ففي هذا الصدد أكد إعلان ريودي جانيرو بشأن البيئة والتنمية سنة 1992 على هذه الصلة وأن المسألتين مرتبطتان غير منفصلتان⁽⁶⁾، تعتمد كل منهما على الآخر، فعلى هذا الأساس كي تحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية⁽⁷⁾، إذ لا يمكن التفكير في التنمية بمعزل عن البيئة، وبالتالي على الدول أن تضع الاعتبار البيئية في خططها التنموية بما يحافظ على البيئة ومنع تلوثها، وأنه ينبغي على النظم الحالية أن تحافظ على الموارد والقاعدة البيئية من أجل استقرار بيئي تنموي اقتصادي مستدام.

(1) _ أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 13.

(2) _ عبد الجليل علي عباس ورفيق بوبشيش، المرجع السابق، ص 102.

(3) _ منال سخري، المرجع السابق، ص 11.

(4) _ حولة البنك الدولي، "التوازن بين البيئة والتنمية"، مجلة التمويل والبيئة، المجلد 26، 1986، ص 10-11.

(5) _ Giulio, Querini, Ressources Naturelles Environnement Et Croissance Industrielle, Traduit Par Michelina Guerra et Amaury Aubree, Op.cit. p 256.

(6) _ راجع المبدأ الرابع والخامس والعشرون من وثيقة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ص 1992.

(7) _ إبراهيم سليمان منها، "التحضير وهيمنة المدن في الدول العربية"، أبعاد وآثار التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 44، سنة 2000، ص 22.

وعليه فإن التنمية المستدامة مرتبطة بحماية البيئة والاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية، مع مراعاة عدم إلحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة للحد من العوائق التي تعرقل مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها في نسق تطوير الإدارة البيئية، بالإضافة إلى تعزيز أدوات السياسة البيئية وكافة الأدوات الاقتصادية التي تضمن تنفيذاً سليماً للاستراتيجية البيئية وتحقيق تكامل بيئي تنموي حقيقي قابل للاستمرار وتحقيق أهداف البيئة⁽¹⁾.

وما يمكن ملاحظته أن الحوكمة البيئية تحتل مكانة هامة بين موضوعات العصر الراهن، حيث فرضت نفسها على الصعيد الوطني والدولي وتتداولها كل الأوساط الرسمية والشعبية من خلال دورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تتبنى الدول في هذا الإطار الاستراتيجيات وخطط التنفيذ التشاركية لأهداف التنمية المستدامة، وتبني نموذج تنموي قائم على التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والفواعل الثلاث للحكومة يجعل البعد البيئي من الأولويات، كما من شأنها تفعيل آليات التنسيق بين الوزارات وجهات القطاع العام وبقية أصحاب المصلحة من المشاركة، وتخصيص المسؤوليات والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾.

ولقد امتد الاهتمام بهذا الأمر إلى تداول الموضوع على مستوى العديد من المؤسسات العلمية والأكاديمية، وتسليط الضوء بالخصوص على ضرورة دراسة البيئة وحوكمتها وإدراك أهمية العمل على استخدام رشيد لخلق بيئة متوازنة وقادرة على العطاء المحوري الذي تدور حوله كل الجهود البشرية في الوقت الحاضر⁽³⁾، وبالتالي يتعلق التوجه نحو الاستدامة البيئية كخطوة أولى بحوكمة بيئية فعالة التي يمكن قياسها بمدى فعالية الاستراتيجيات المسطرة لتحقيق الأهداف البيئية⁽⁴⁾.

ثانياً- آليات ومخططات الترشيح البيئي:

تؤكد المشرع الجزائري من أن مسألة حماية البيئة أصبحت أمراً استراتيجياً خصوصاً مع تطور الاتجاهات الدولية في ربط البيئة بالتنمية المستدامة، مما كان من الضروري تفعيل السياسات البيئية الوطنية "حوكمة بيئية وطنية" والبحث عن برنامج وخطط من شأنها تحقيق الاستدامة البيئية، باعتبار أن السياسة البيئية إحدى الأدوات التنفيذية للحكومة البيئية وتعزيزها⁽⁵⁾.

وتتضح سياسة الحوكمة البيئية في دولة الجزائر من خلال الآليات المتعددة والمختلفة التي اعتمدها المشرع لإرساء الحوكمة البيئية، والتي تترجم لنا بشكل عام عزم الدولة وسلطتها فيما يتعلق بالتوجه نحو حوكمة بيئية التي تشير إلى الترابط الإيجابي بين الحوكمة والبيئة، وتعني مجموعة من الآليات والوسائل التنظيمية والهياكل والمخططات تجاه النشاطات البيئية، كما تعبر عن ترشيح عقلائي للموارد الطبيعية وحسن إدارة قطاع البيئة.

(1) _ مصطفى مريم أحمد، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 223.

(2) _ عبد الجليل علي عباس ورفيق بوشيش، المرجع السابق، ص 112.

(3) _ أحمد لكحل، المرجع السابق، ص 356.

(4) _ مزاقة قراس، رضا دمدوم، المرجع السابق، ص 420.

(5) _ مزاقة قراس، رضا دمدوم، المرجع نفسه، ص 01.

1- الآليات القانونية والإدارية للحوكمة البيئية:

أ- الآليات القانونية للحوكمة البيئية:

تشير الآليات القانونية إلى المجالات التي أطرها المشرع الجزائري وأولها اهتماما كبيرا، فاهتم بوضع برنامج تخطيطي خاص بتسيير المجالات المحمية، إلى جانب تكليف لجنة وطنية في إطار سياسة حماية البيئة يعتمد عليها في تأطير هذه المجالات وفق مخطط يحدد توجهات حماية المجال المحمي وتنميته وتنميته المستدامة، بحيث يأخذ المخطط بالعناصر الأساسية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية والعملية، وسائل الحماية والتسيير الواجب تنفيذها، وبرنامج البحث وكذلك تدابير حماية المجال المحمي، وهذا بإصدار المشرع قانون رقم 02-11 يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة⁽¹⁾، واضعا من خلاله الأسس الهادفة إلى تحديد كفاءات تصنيف وتسيير هذه المجالات في هذا الإطار.

يمكن القول بموجب هذا القانون أن سعي المشرع للمحافظة على البيئة فرض تكريس ضوابط لحماية الأماكن ذات الأهمية تدعى مجالات محمية، وهي تتمثل في إقليم أو جزء من بلدية أو بلديات، وكذا المناطق التابعة للأماكن العمومية الخاضعة لأنظمة خاصة يحددها هذا القانون من أجل حماية الحيوان النبات والأنظمة البيئية البرية والبحرية والساحلية/ أو البحرية المعنية⁽²⁾، والتي تشمل حظائر وطنية وطبيعية⁽³⁾، ذات أهمية بيئية للحفاظ على مختلف الثروات والمحافظة على التنوع البيولوجي.

ويتم تصنيف هذه المجالات بناء على مبادرات من الإدارات العمومية والجماعات طبقا للإجراءات والكفاءات المحددة في هذا القانون بعد دراسة التصنيف من قبل اللجنة الوطنية والولاية للمجالات المحمية⁽⁴⁾. وتتأكد أهمية هذه المجالات أو المناطق من خلال تكريس التنظيمات الهادفة إلى الحد من التوسع العمراني، بالإضافة إلى المحافظة على التنوع البيولوجي والطبيعة في إطار متطلبات التنمية المستدامة⁽⁵⁾.

ب- الآليات الإدارية للحوكمة البيئية:

تتمثل الآليات الإدارية للحوكمة البيئية في العديد من الهياكل المكلفة بحماية البيئة، كانت عبارة عن مجالس أو مؤسسات أو مراكز أو وكالات ذات طابع إداري صناعي، حيث تلعب دورا كبيرا في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي، كما أنها تبادر بإعداد الدراسات البيئية بغاية تحسين الأوساط الطبيعية التي تنسجم وسياسات تهيئة الإقليم وتنميته

(1) قانون رقم 02-11، مؤرخ في 17 فيفري 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج، العدد 13، مؤرخ في 28 فيفري 2011.

(2) أنظر: المادة 2 من القانون 02-11 المؤرخ في 17 فيفري 2011، المرجع السابق.

(3) أنظر: المواد من 5 إلى 15، نفس القانون.

(4) مرسوم تنفيذي رقم 16-259، مؤرخ في أكتوبر 2016، يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية واللجان الولائية للمجالات المحمية وكفاءات تنظيمها وسيورها، ج ر ج ج، العدد 13.

(5) جملة دوار، محمد اليمين بلفروم، "المجالات المحمية في التشريع الجزائري بين النص القانوني والواقع"، مجلة القانون الدولي والتنمية، مجلد 4، عدد 1، ص 11.

المستدامة، بالإضافة إلى قيامها في ميدان حماية البيئة بأعمال تقييمية مختلفة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة غير الرشيدة للإنسان.

وتترواح تسمية هذه الهياكل أو التنظيمات بين المجلس، الهيئة الوكالة والمرصد... إلخ، أهمها "مجلس تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مجلس التنسيق الشاطئي، المجلس الوطني الاستثماري للموارد المائية، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية⁽¹⁾.

2- الجباية البيئية كأداة اقتصادية للحكومة البيئية:

كون الحكومة البيئية كمشروع لضبط الأداء البيئي وترتبط بمدى فعالية السياسات البيئية للدول في تحقيق الاستدامة البيئية، كذلك الحكومة البيئية تعمل على ترشيد السياسة البيئية وإدماج مختلف السياسات لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والبيئية المتباينة⁽²⁾، فإن من أهم المؤشرات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا ومن أهم مرتكزات الحكومة البيئية، "الجبابة البيئية" التي تمثل إحدى الأدوات الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، فهي مصممة لاستيعاب التكاليف البيئية وتوفير حوافز اقتصادية للأشخاص والشركات⁽³⁾.

لا يخفى على أحد أهمية الجانب الجبائي في المجال الاقتصادي، وأن هذا الجانب يحظى دون شك باعتبار كبير في سياق التقويم أو الترشيح البيئي، كذلك بالنظر إلى سياسة دولة الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإنها تبنت سياسة جبائية ذات اعتبارات بيئية عن طريق إصلاحات جبائية، وفق قواعد اقتصادية ومالية تعمل على المحافظة على البيئة وتقليل الأضرار السلبية لها، وكذلك العمل على تصحيح الاختلالات من خلال عزم استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة⁽⁴⁾.

ولعل من أهم مكونات الجبابة، "الضرائب البيئية" التي تمثل كل الاقتطاعات المالية الجبرية والتي تهدف إلى توفير إيرادات مالية، يتم تخصيصها لأغراض بيئية أهمها حماية البيئة وتحسينها ومحاربة التلوث⁽⁵⁾، إلى جانب "الرسوم البيئية" المتمثلة في اقتطاعات نقدية جبرية يدفعها المكلف مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة، ويدفع كلما طلبت الخدمة، كذلك من مكونات الجبابة هناك "الإتاوة البيئية" التي تعتبر اقتطاعات نقدية ذات قيمة رمزية يدفعها المكلف لقاء استفادته من خدمات بيئية معينة⁽⁶⁾.

عموما تشكل الجبابة البيئية إحدى أهم الأدوات الفعالة المستخدمة في رسم السياسات وإنجاحها بفضل مجموعة من الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، إذ قامت الدولة بإدراج ملف حماية البيئة ضمن برامج السياسة الوطنية للتنمية

(1) أنظر بالتفصيل حول هذه الهياكل: منال سخري، المرجع السابق، ص 52-58.

(2) عبد الجليل علي عباس، رفيق بوشيش، المرجع السابق، ص 106.

(3) منال سخري، المرجع السابق، ص 60.

(4) بن فرحات جمال، قبال زين الدين، "فعالية الجبابة البيئية في الجزائر"، دراسة حالة ولاية مسيلة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022، ص 213.

(5) قريبط جيلالي، الطبيب ولد عمر، "النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 2021، ص 556.

(6) محمد مسعودي، "الجبابة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 15، سنة 2014، ص 60.

الاقتصادية، والتي تقتضي تحقيق التوازن بين متطلبات النمو ومتطلبات حماية البيئة، وفي هذا الإطار سعت إلى اعتماد الجبايات البيئية ونظام التحفيزات المالية الجبائية للتقليص من التلوث، خصوصا أنها أصدرت قوانين تتعلق بالجباية البيئية حول مختلف الأنشطة البيئية مثل الرسم على النشاطات الملوثة أو النشاطات الخطرة على البيئة، رسم على عدم تخزين النفايات والخاص بالتلوث الجوي وغيرها من الرسوم⁽¹⁾.

3- مخططات تفعيل السياسة الوطنية البيئية:

يعتبر التخطيط البيئي من أهم مرتكزات الحوكمة البيئية، فهو منهج جديد يُقَوِّم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بعبارة أخرى هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على مدى المنظور وغير المنظور، يهتم بالقدرات البيئية⁽²⁾ بحيث يكون شاملا يمس البيئة بكل عناصرها.

وتتميز سياسة الجزائر البيئية بالجدية من خلال اهتمامها والأخذ بالتخطيط البيئي كأسلوب جوهري لتحقيق استخدام متوازن لموارد البيئة، وأنَّ اعتماده أضحت لازما في الوقت أصبح النمو السكاني مشكلة عالمية، والتقدم التكنولوجي سريعا، يفرض على البيئة ضغوطا شديدة ترهقها وتهدد بحدوث خلل في توازنها البيئي⁽³⁾، حيث تحتاج السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تخطيطا منظما محكما، ولأن التخطيط جزء لا يتجزأ من الحوكمة فإنه يقدم نهج تماسك السياسات من أجل التنمية المستدامة⁽⁴⁾، وتوفير بيئة ملائمة صحيا واقتصاديا، لاسيما أنه يساهم في صيانة البيئة وإرساء مبادئ التسيير العقلاني الرشيد للموارد.

علاوة على هذا تعتمد الدولة عدة مخططات وطنية وحتى توجيهية تولي اهتماما كبيرا من خلالها لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن البيئي في مختلف مناطق الجزائر الريفية والحضرية، وكذلك لضمان حق الأجيال المستقبلية في الثروات والقضاء على الفقر والحرمان⁽⁵⁾، ومن أمثلة المخططات الوطنية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المخطط الوطني للمياه، البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، المخطط العام للوقاية من الخطر الكبير والمخطط للنشاط البيئي، والتنمية المستدامة، أما بالنسبة للمخططات التوجيهية فنجد أهمها في المخطط التوجيهي للمياه، للتنمية الفلاحية، للصيد البحري وتربية المائيات، للتهيئة السياحية.

وتتجلى أهمية التخطيط البيئي في كونه منهج يقوم على مخططات التنمية من منظور بيئي ويهتم بالقدرات البيئية، ولا تتعلق الخطط البيئية مباشرة فقط بأهداف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، بل أنها تشمل أيضا مشروعات ذات صبغة بيئية كإنشاء محطة رصد بيئي أو غيرها من مشاريع ذات الصلة بالبيئة⁽⁶⁾، وعموما بالنظر إلى الخاصية المركبة للبيئة

(1) راجع قوانين المالية الجزائرية لسنوات 2002، 2003، 2005، 2006.

(2) أوسري منور، هو محمد، عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية سنة 2010، ص 58.

(3) بن فرحات جمال، قдал زين الدين، المرجع السابق، ص 218.

(4) أوسري منور هو، المرجع السابق، ص 59.

(5) منال سخري، المرجع السابق، ص 69.

(6) سارة أوجيح، مسعود البلي، "تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي"، الجزائر نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 1، جانفي 2022، ص 34.

وإلى التحديات والإشكالات المتعددة التي تحيط بها، فإن المشرع قد اعتمد مظاهر للتخطيط متناسب مختلف التحديات التنموية التي تواجه البيئة، كما يركز التخطيط على البيئة بمدلولها العام والواسع.

خاتمة:

ناقشت هذا الدراسة موضوع "الحوكمة البيئية" التي باتت من المواضيع المهمة ضمن سياق السياسة البيئية، والتي جذبت كثير من الباحثين في مجال البيئة والتنمية المستدامة لأنها من الآليات التفاعلية التي راجت حديثا وتعد لصيقة بالتنمية المستدامة، فمن الثابت أن الحوكمة البيئية تشكل عاملا استراتيجيا لتحسين مؤشرات التنمية وتحقيق استدامة بيئية وفق آليات تتنوع بين الآليات القانونية والإدارية والاقتصادية، وخصوصا من خلال مقوم أساسي المتعلق بالتخطيط البيئي القائم على دراسة وتحليل المشروعات المقترحة التي تؤثر إقامتها أو ممارستها على سلامة البيئة، كما يعتبر من أنجع الوسائل لحماية هذه الأخيرة كونه يشمل على برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة تخص التنبؤ بالمخاطر والمشاكل البيئية قبل حدوثها وكذلك يتضمن تدابير الوقاية اللازمة لضبط الشأن البيئي والمحافظة عليه من أي تهديد أو محاولة الإضرار.

التوصيات:

- 1- بهدف حوكمة بيئية وتحقيق تنمية بيئية مستدامة، فإنه من الضروري التركيز على التعديلات التشريعية الوطنية الهادفة إلى التطبيق الفعلي للحوكمة البيئية، والتي تتماشى مع السياسة العامة وخططها بما يحقق السلام والأمن البيئي، خصوصا العمل على وضع الوسائل القانونية لرصد الأفعال والأعمال الماسة بمحيط البيئة مائيا، هوائيا، وبريا.
- 2- ضروري العمل على المحافظة على النظام البيئي بفرض الالتزام بمبادئ آليات الحوكمة في القطاع البيئي من الإشراف والتوجيه والرقابة للحوكمة، كذلك تحديد المسؤوليات بوضوح من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بشأن حفظ البيئة وحماية عناصرها من الانتهاكات في ضوء عالم متغير القوى.
- 3- إتقان صياغة خطط تنموية ذات ركائز ومقومات وتكون محكمة جيدا ومرنة بما يتوافق مع التحول الاقتصادي (الاقتصاد الأخضر والتدويري)، وبما يعزز فعالية الاستراتيجية المتخذة من الحكومة الجزائرية في إرساء الصرامة والإبقاء على أساليب تعزيز فرص الاستدامة البيئية في إطارها المتوازن، بمعنى "حوكمة بيئية وطنية فعالة" تخدم بكفاءة التنمية المستدامة، هادفة إلى مقاومة كل الأضرار التي يمكن أن تلحق بالبيئة والوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

قائمة المراجع:

اللغة العربية:

1. إبراهيم سليمان مهنا، "التحضير وهيمنة المدن في الدول العربية"، أبعاد وآثار التنمية المستدامة، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 44، سنة 2000.
2. أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والمستدامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2015.

3. أسماء سلامي، "الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة"، الواقع والمأمول، مجلة الدراسات وأبحاث، العدد 25، ديسمبر 2016.
4. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية
5. أوسير منور، هو محمد، عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، سنة 2010.
6. بن فرحات جمال، قبال زين الدين، "فعالية الجباية البيئية في الجزائر"، دراسة حالة ولاية مسيلة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 03، سنة 2022.
7. بوشامة محمد، الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر ما بين 1999-2019، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلقايد تلمسان، 2022/2021.
8. جميلة دوار، محمد اليمين بلفروم، "المجالات المحمية في التشريع الجزائري بين النص القانوني والواقع"، مجلة القانون الدولي والتنمية، مجلد 4، عدد 1.
9. حنان طرطار وآخرون، "دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة رؤية 2030 في الدول المغاربية"، الجزائر أنموذجا، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة.
10. حولية البنك الدولي، التوازن بين البيئة والتنمية، مجلة التمويل والبيئة، المجلد 26، 1986.
11. سارة أوجيح، مسعود البلي، "تكريس مبادئ التنمية المستدامة ضمن التخطيط البيئي"، الجزائر نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 1، جانفي 2022.
12. عبد الجليل علي عباس، "الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة"، دراسة مفاهيمية ونظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01 جانفي 2022.
13. فيفي محمود المرسي الشناوي وآخرون، "إطار مفتوح لتطبيق الحوكمة البيئية بتفعيل التنمية السياحية المستدامة"، مجلة العلوم البيئية، المجلد 49، ع 3، الجزء السابع، مارس 2020.
14. قانون رقم 11-02، مؤرخ في 17 فيفري 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج ر ج ج، العدد 13، مؤرخ في 28 فيفري 2011.
15. قريط جيلالي، الطيب ولد عمر، "النظام الجبائي لحماية البيئة في الجزائر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 2021.
16. قوانين المالية الجزائرية لسنوات 2002، 2003، 2005، 2006.
17. مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة، "تطور واتجاهات المراجعة البيئية"، ورقة إرشادية، فلندا، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: (<https://bit.ly/3rez>) تاريخ الاطلاع: 03 جانفي 2023، على الساعة: 16:00.

18. محمد سالم حنيش، "الحوكمة البيئية طريق إلى التنمية المستدامة"، مجلة أخبار البيئة، مقال منشور في الموقع الإلكتروني: الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة (<http://environment.news-eg.com>) تاريخ الاطلاع: 2023/02/06، على الساعة: 14:00.
19. محمد مسعودي، "الحماية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد 15، سنة 2014.
20. مراد بن سعيد، "الحوكمة البيئية والتجارة العالمية، نحو تفسير لإشكالات الحوكمة البيئية العالمية"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2014.
21. مرزاق قراس، رضا دمدوم، «السياسات البيئية كآلية لتنفيذ الحوكمة البيئية»، الاتحاد الأوروبي نموذجاً، المجلد 6، العدد 01، 2022.
22. مرسوم تنفيذي رقم 16-259، مؤرخ في أكتوبر 2016، يحدد تشكيلة اللجنة الوطنية واللجان الولائية للمجالات المحمية وكيفية تنظيمها وسيرها، ج ر ج ج، العدد 13.
23. مصطفى مريم أحمد، دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية
24. منال سخري، الحوكمة البيئية في الجزائر، دراسة حالة تسيير النفايات الطبية، أطروحة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2020/2019.
25. نوال الثعالي، دور شبكات المناظرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، باتنة، الجزائر، سنة 2017.

اللغة الفرنسية:

1. Giulio, Querini, Ressources Naturelles Environnement Et Croissance Industrielle, Traduit Par Michelina Guerra et Amaury Aubree.
2. John Vogler the European contribution to global environmental governance the journal of international affairs, volume 81 , issue 4, 2005, p 837.
3. Maria Carmen, Arun Agrawal, Environmental Governance (Review of environment and resources), volume 31, 2006.
4. Nathan J, Bennett, Terre Satterfield environmental governance : A practical framework To guide design, evaluation and analysis, Wiley conservation letters a journal of the society for conservation biology, July, 2018.
5. United nation environment programme, environmental governance, luu Huong, 2009.